



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

يسرني تقديم هذا الكتيب حول برنامج الاحتفال باليوم العالمي للسكان لعام ٢٠١٥م الذي جاء هذا العام تحت شعار " الفئات السكانية الضعيفة في حالات الطوارئ".

هدف الاحتفال إلى تركيز الاهتمام على الطابع الملح للقضايا السكانية وأهميتها في سياق خطط التنمية الشاملة وبرامجها والحاجة لإيجاد حلول ناجعة لهذه القضايا.

وقد شارك في الاحتفال نخبة مميزة من الشركاء من الوزارات، المؤسسات الحكومية، منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الجامعات والمراكز البحثية إضافة إلى كافة وسائل الإعلام.

ولأهمية الأوراق العلمية والعروض التي تم تقديمها ضمن فعاليات الاحتفال، رأينا توثيقها وحفظها في مطبوعة تكون إضافة حقيقية إلى الإرث العلمي والمعرفي للأمانة العامة للمجلس القومي للسكان والعمل السكاني بشكل عام.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للفريق الفني بالأمانة العامة والذين ساهموا وأشرفوا على إخراج هذه المطبوعة بقيادة د. خديجة السيد سعيد مدير إدارة السكان والأستاذة سماح محمد مصطفى القاضي والأستاذ محمد محمود عبد الواحد مدير إدارة التوعية والاتصال السكاني.

والله الموفق، ، ،

د.لمياء عبد الغفار خلف الله

الأمين العام للمجلس القومي للسكان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاحتفال باليوم العالمي للسكان ٢٠١٥م

فكرة الاحتفال باليوم العالمي للسكان:

اليوم العالمي للسكان هو حدث سنوي يحتفل به في ١١ يوليو يهدف إلى زيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان. وقد تم إعلان هذا اليوم لأول مرة من قبل المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب قراره ٤٦/٨٩ "أن يحتفل المجتمع الدولي باليوم العالمي للسكان في ١١ يوليو من كل عام" كنتاج لبلوغ عدد سكان العالم خمسة بلايين نسمة في ١١ يوليو ١٩٨٧م. إن الغرض من هذا الاحتفال هو تركيز الاهتمام على الطابع الملح للقضايا السكانية وأهميتها في سياق خطط التنمية الشاملة وبرامجها والحاجة لإيجاد حلول لهذه القضايا.

احتفال العام ٢٠١٥م:

درجت الأمانة العامة للمجلس القومي للسكان على الاحتفال سنوياً على المستويين القومي والولائي بالتنسيق مع الشركاء من الجهات الحكومية، منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني حيث جاء احتفال هذا العام تحت شعار: "الفئات السكانية الضعيفة في حالات الطوارئ".

على المستوى الولائي، تم الاحتفال في معظم الولايات من خلال إصدار بيانات عبر وسائل الإعلام المختلفة وتم اختيار ولايتي شمال كردفان والقضارف لإقامة احتفال رسمي شرفه ولاية الولايتين وكافة الشركاء.

على المستوى القومي، أقيم الاحتفال برعاية السيدة وزير الرعاية والضمان الاجتماعي وتشريف كل من وزير الدولة بوزارة الرعاية، نائب رئيس لجنة الصحة والسكان والبيئية بالمجلس الوطني، نائب رئيس المجلس التشريعي بولاية الخرطوم، ممثلين لوكلاء الوزارات ذات الصلة، الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان،

المدير القطري لمنظمة الصحة العالمية، ممثل برنامج الغذاء العالمي، ممثل برنامج الأمم المتحدة للمرأة، الأكاديميين، الإعلاميين والمهتمين بالشأن السكاني. خاطب الجلسة الافتتاحية كل من د. لمياء عبد الغفار خلف الله الأمين العام للمجلس القومي للسكان، وزير الدولة بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي الأستاذ إبراهيم آدم إبراهيم، الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان الأستاذة لنا موسى والمدير القطري لمنظمة الصحة العالمية د. نعيمه القصير.



مقتطفات من كلمة الأمين العام للمجلس القومي للسكان:



أشارت د. لمياء عبد الغفار إلى أن الأمانة العامة هي الآلية الوطنية المنوط بها صياغة السياسات السكانية للدولة ومتابعة تنفيذها وتقييمها حيث تعني هذه السياسات بكافة شرائح السكان في دورتهم الحياتية الكاملة بدءاً بالجنين في بطن أمه وانتهاءً بالشيخوخة.



الاحتفال باليوم العالمي للسكان

وأكدت على أن سكان السودان هم ذلك المزيج المتميز المتنوع بهويتهم العربية والأفريقية من أطفال وطفلات، شباب، رجال ونساء، كبار السن، الأشخاص ذوي الإعاقة، مهاجرون ونازحون ولاجئون. وكل هذه الفئات تتطوي تحت مظلة الأسرة والتي تقوم بدور مهم ووظائف متعددة في تنمية ودعم جميع أفرادها لكونها النواة الرئيسية لتكوين المجتمع السوي.

كما أمنت على أن أهم أسبقيات الأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان الارتقاء بخصائص السكان وتحقيق الرفاه وتوفير حياة أفضل لجميع السكان في السودان والذي يمثل جوهر السياسة القومية للسكان المحدثه ٢٠١٢م.

وركزت د. لمياء في حديثها على أن الاحتفال باليوم العالمي للسكان هو منهج وفلسفة اتبعها العالم في الاحتفال بالأيام العالمية لمختلف القضايا التي تهم الإنسانية من بينها قضايا السكان وهو تنبيه للعالم والدول وللمجتمعات والأفراد بالقضايا الملحة للفئات السكانية المختلفة علي مستوي العالم والأقطار.

وأشارت إلى أن شعار هذا العام شمل فئات الأطفال، النساء، الشباب، المسنين، الأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين. حيث أولت الدولة هذه الفئات اهتماما كبيراً من خلال الخطط والبرامج الوطنية التي تهدف إلي دعمها ومساندتها في حالة الطوارئ بدءاً من وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ومفوضية العون الإنساني، شبكات الضمان الاجتماعي، ديوان الزكاة ومشروعات الدعم الاجتماعي الأخرى فضلاً عن مجهودات الوزارات الأخرى في توفير الخدمات الأساسية من خدمات صحية ومعونات إنسانية من تعليم ومياه شرب نقية وغيرها وذلك بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

العروض والمداخلات:

احتوى البرنامج على ورقة عمل واحدة وعدد ٦ مداخلات من الجهات الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني ذات الصلة بمحاور الاحتفال.



١- الفئات السكانية في السياسة القومية لسكان: د. خديجة السيد سعيد – مدير إدارة السكان.

اشتملت أهداف السياسة المحدثة في عام ٢٠١٢م على خمسة عشر محوراً متضمنة الفئات السكانية التي يتناولها احتفال اليوم العالمي للسكان لهذا العام وهي المرأة، الأطفال، الشباب، الأشخاص ذوي الإعاقة، المهاجرين، النازحين والمسنين.

محور تمكين المرأة:

نادت السياسة السكانية بضرورة تمكين المرأة وإدماجها في تيار التنمية المستدامة وركزت على مراجعة وتفعيل الإستراتيجيات والسياسات والآليات الخاصة بتمكين المرأة و كفالة فرص المشاركة العادلة لها وخلق وعي مجتمعي بأهمية تعليم البنات خاصة في مجتمعات الريف والرحل إضافة إلى زيادة فرص استيعاب النساء في التعليم التقني والتقاني وإزالة مختلف مظاهر العنف ضد المرأة وحمايتها ونشر الثقافة القانونية وسط النساء وسد الفجوة القائمة بين الحقوق المكتسبة قانونياً والتطبيق العملي.

محور الشباب:

أشارت السياسة إلى أن شريحة الشباب تشكل تحدياً كبيراً وسمة غالبية في ملامح التركيبة السكانية، لكونهم الفئة الأسرع نمواً بين الفئات العمرية في المجتمعات ذات الخصوبة العالية كما أنهم يمثلون الركائز الأساسية التي تساعد في تحقيق التنمية الشاملة. ونادت بضرورة تلبية احتياجاتهم المادية والروحية وتعزيز قدراتهم



من خلال زيادة فرص اكتساب المعارف والمهارات والقضاء على الأمية، توسيع التعليم العالي، التعليم الفني والمهني الثانوي، تقليل الفقر وزيادة فرص العمل، وتحسين ظروف القوى العاملة، تمكينهم من التعامل مع تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وأوصت بأن الاستثمار في تنمية ورفاه الشباب يعد أمراً استراتيجياً ملحاً. وركزت السياسة على أهمية اعتماد سياسة قومية تتضمن محاورها المشاركة المجتمعية والسياسية، تنمية قدرات وإبداعات وابتكارات الشباب، توظيف قدراتهم وإدماجهم في سوق العمل ورفع الوعي لديهم بأهمية القضايا السكانية.

محور الأطفال:

ركزت السياسة على شريحة الأطفال باعتبارهم قادة المستقبل وأوصت بأهمية تكامل دور الحكومة مع منظمات المجتمع المدني للعمل من أجل قضاياهم وأمنت على أن حقوق الأطفال من حقوق الإنسان. ركزت السياسة على استكمال وإنفاذ اللوائح اللازمة لتفعيل قانون الطفل، الارتقاء بالإطار المؤسسي والتنظيمي لآليات رعاية وحماية الطفولة، معالجة ظاهرة تشرد الأطفال وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأطفال المشردين وتمكينهم من الاندماج المجتمعي والأسري، القضاء على العنف ضد الطفل وتخفيف آثار الحرب والنزاعات علي الطفل، خفض نسبة ختان الإناث من ٦٥٪ إلى ١٦٪ بحلول عام ٢٠٣١م وذلك بنشر الوعي بختان الإناث ومضاره الصحية وزيادة معدل تسجيل المواليد من ٥٩٪ إلى ١٠٠٪ و تفعيل تسجيل الوفيات من خلال السجل المدني بحلول عام ٢٠٣١م.

محور الأشخاص ذوي الإعاقة:

أمنت السياسة على أهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ودفعهم للقيام بدور فاعل في التيار الرئيسي للتنمية والمجتمع. وأمنت على أهمية تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بهم لأغراض رسم السياسات والتخطيط والتقييم حيث يمثل المعوقين في السودان نسبة ٤,٨٪ من جملة السكان. كما ركزت السياسة على ضرورة تفعيل

قانون الأشخاص ذوى الإعاقة القومي ٢٠٠٩ والميثاق الوطني مما يساهم في النهوض بهم وتعزيز رعايتهم وحمايتهم وإدماجهم في المجتمع.

معور المسنين:

نادت السياسة ببذل مزيد من الجهود لتحسين أوضاعهم ومراجعة شمولية التغطية السكانية وتوظيف فائض الاستثمار في تحسين المعاشات. كما ركزت السياسة على العمل على إعداد سياسات واستراتيجيات وبرامج تهدف إلى تقديم الدعم والرعاية للمسنين وتفعيل مشاركتهم في المجتمع والشأن العام لتعظيم الاستفادة من خبراتهم المتراكمة.



٢- جمعية تنمية المجتمع: النساء في مناطق النزاعات:

أ. صفاء العاقبة – رئيس الجمعية

تعمل هذه الجمعية في إطار الاستجابة العاجلة للاحتياجات الإنسانية للمتأثرين بالحرب في دارفور وعلى تلبية احتياجات النساء والفتيات المتأثرات بالنزاعات وتخفيف حدة آثارها. كما تعمل أيضاً في مجال توفير الحماية للنساء المتأثرات وتقديم خدمات التوعية والتعليم وتعليم الكبار واليافاعات.

تركز الجمعية على تطبيق القرار ١٣٢٥ كأحد المرجعيات للمناصرة والمؤازرة لرفع نسبة مشاركة المرأة في المفاوضات، اتخاذ القرار في عمليات البناء والتعمير، الانتخابات والمشاركة في صناعة الدستور.

للجمعية دور هام في دعم ومساندة مشاركة المرأة في دارفور في مفاوضات السلام في أبوجا والدوحة والبرتوكول الأفريقي لحقوق الشعوب وحقوق الإنسان مما مكنها من المشاركة عبر آلية المجتمع المدني لسلام دارفور في مفاوضات السلام بالدوحة ومجموعة خبريات النوع في مفاوضات سلام دارفور بابوجا في ٢٠٠٥ بمساعدة الاتحاد الأفريقي ولجنة المرأة بالأمم المتحدة.

هنالك توصية بتنسيق الجهود المبذولة لتقديم خدمات الطوارئ خاصة للمرأة وإنشاء آلية قومية للرصد وكتابة التقارير والمتابعة وإنشاء نقاط ارتكاز بالولايات وتوسيع دائرة المشاركة للمرأة في اتخاذ القرار في المناطق التي تأثرت بالنزاعات وأيضاً تمثيلها في عمليات السلام الحوار الوطني.



٣- الإتحاد الوطني لشباب السودان: العمل في مناطق الطوارئ:

د. شوقار بشار – رئيس الإتحاد

للإتحاد دور كبير تجاه قضايا الشباب في مناطق النزاعات أهمها إرسال قوافل طبية صحية إلى جنوب النيل الأبيض لمناطق النازحين من دولة جنوب السودان وتقديم خدمات في مجالات عديدة وتدريب وتأهيل الشابات في الأعمال والمشغولات اليدوية. إضافة إلى مساعدة الشباب

النازحين وتدريبهم وتمليكهم وسائل إنتاج. أما في ولاية النيل الأزرق، فقد تم عمل حاضنات إنتاجية للشباب بالتعاون مع ديوان الزكاة، مشروع الزواج الجماعي وتمليك أدوات حرفية للمساعدة في الاستقرار وفتح فصول محو أمية وتنظيم فعاليات ثقافية ومنافسات رياضية. كما تم في ولاية شرق وجنوب دارفور افتتاح فرع مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر لمجابهة مشكلة البطالة. في ولاية وسط وغرب دارفور تم تنظيم ورش عمل حول ظاهرة المخدرات وسط الشباب و إجراء مسح لاحتياجات الشباب من التدريب وبناء القدرات ودعم الأندية ومراكز الشباب وتمويل الشباب بواسطة بنك الادخار وبنك المزارع وافتتاح مصنع الصابون والطوب بزالنجي وتمويل عدد ٢٤١ شاب وشابة بمشروعات صغيرة.

٤- برنامج الغذاء العالمي في مناطق النزاعات: مستر ماركو، مدير البرامج



يعمل برنامج الغذاء العالمي على مكافحة وتقليل حدة الفقر والجوع من خلال توفير الغذاء في مناطق النزاعات لكافة الفئات السكانية. كما يركز على تدريب المزارعين لزيادة إنتاج وإنتاجية المحاصيل الزراعية ومدعمهم بمدخلات الإنتاج من بذور وأسمدة وأدوات حصاد إضافة إلى توفير قروض بواسطة البنوك وتوفير المواد الغذائية خلال فترة الزراعة والحصاد حتى لا يضطروا إلى بيعها قبل نضجها.

٥- وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل: د. عطيات مصطفى، مدير الوحدة



منذ أن بدأ النزاع المسلح بدارفور وتأكيداً للالتزام الدولة بمكافحة العنف ضد المرأة والطفل تم تكوين لجنة عليا تضم كل الوزارات والهيئات المعنية على المستوى الاتحادي برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية وصدور إعلان بعدم احتمال أية حالة عنف ضد المرأة إضافة إلى تكوين لجنة فنية لوضع خطة لمكافحة العنف ضد المرأة بدارفور وصدور قرار بإنشاء وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل في ذات العام كآلية تنسيقية بين أجهزة الدولة وتكوين لجان لمكافحة العنف ضد المرأة بولايات دارفور بالتنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات العالمية العاملة لحماية النساء في المعسكرات وتسهيل الإجراءات القانونية والصحية والاجتماعية لضحايا العنف من النساء وتمكين النساء الضحايا من تلقي العلاج في المراكز الصحية دون الإلزام بالحصول على الأورنيك الجنائي رقم ٨ وإصدار المنشور الجنائي رقم ٧ في عام ٢٠٠٨م

دعماً لضحايا العنف المبني على النوع. إضافة إلى عقد العديد من ورش العمل توعوية بالقوانين الوطنية والدولية عن مكافحة العنف ضد المرأة وتدريب الشرطة النسائية في أعمال التحري الجنائي في قضايا العنف ضد المرأة، إصدار دليل العلاج السريري لحالات الاغتصاب، إجراء حول دراسة الآثار الصحية والاقتصادية للعنف ضد المرأة ٢٠١٤م، تبني حملة المودة والرحمة وإنشاء وحدات ولأئية في عدد ١٤ ولاية.

٦- مداخلة المعاقين:

أستاذ/ عبد الرحمن إسماعيل غانم



تبدأ الدولة بأعلى مستوياتها (رئاسة الجمهورية) التزاماً راسخاً تجاه قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف جوانب استحقاقاتهم من ذلك ما ورد على لسان رئيس الجمهورية وتوجيهاته لكافة الوزراء وولاة الولايات بإيلاء قضايا الإعاقة أولويتهم في قضايا الصحة، التعليم والعمل. وكذلك مبادرة النائب

الأول لرئيس الجمهورية بان يكون رئيساً للمجلس القومي للمعاقين في تشكيله الجديد.

عبر الدستور السوداني لعام ٢٠٠٥م والتشريعات الوطنية عن التزام الدولة تجاه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة لمصادقة السودان على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، إلى جانب كون السودان جزءاً من الميثاق العربي لحقوق الإنسان وبرنامج العقد العربي لذوي الإعاقة. تشكل كل هذه المواثيق مرجعية هادية للعاملين في حقل الإعاقة في السودان على المستوى الرسمي والطوعي.

يسعى المجلس القومي للمعايير لتتسيق كل الجهود الحكومية وغير الحكومية لتخدم غايات الخطة الخمسية للمجلس القومي للمعايير (٢٠١٢م - ٢٠١٦م).



٧- مجهودات المجلس القومي لرعاية الطفولة لحماية الأطفال في الطوارئ والنزاعات: أستاذة/ هاجر جمال الدين، مسئول قطاع النزاعات والطوارئ

يختص هذا المحور بحماية الأطفال المتأثرون بالأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة حيث تتعدد المخاطر التي يتعرضون لها وتؤثر بشكل بالغ على أمنهم، رفاهيتهم ومستقبلهم، فهم عرضة للقتل والانفصال عن أسرهم والقائمين على رعايتهم، التجنيد، العنف، الاستغلال وإساءة المعاملة. وتشكل حمايتهم أولوية ملحة لكل العاملين في مجال العمل الإنساني. إن إحكام التنسيق بين الشركاء في حماية الطفولة يحقق الاستجابة النوعية لحماية الطفل ويساهم في تجنب الاستجابات الجزئية أو التكرار ويساعد على إنشاء استجابة مشتركة بين القطاعات المتعددة والتي من شأنها تقوية النظم الوطنية والمجتمعية.

برنامج التقصي الأسري ولم الشمل:

وهو برنامج قومي يستجيب لتوفيق أوضاع الأطفال المنفصلين والأطفال غير المصطحبين للم شمل الطفل بأسرته وقد عمل المجلس على تقوية شبكات برنامج لم الشمل وإحكام التنسيق مع الولايات لتسهيل ومتابعة وتغذية قاعدة البيانات القومية بالمجلس ورفع كفاءة الخدمة المقدمة للأطفال المنفصلين وغير المصطحبين.

تعزيز خدمات الدعم النفسي في المساحات الصديقة للأطفال:

وهو مشروع شراكة مع قسم التروما بجامعة الأحفاد وبدعم من اليونيسيف يهدف إلى رفع المهارات النوعية لمقدمي خدمات الدعم النفسي من الباحثين الاجتماعيين والمشرفين والمتطوعين في مناطق النزاعات لتقديم خدمة نوعية للأطفال في مناطق



النزاعات عبر إنتاج دليل السودان في تقديم خدمات الدعم النفسي في المساحات الصديقة للأطفال.

موامة المعايير الدنيا لحماية الأطفال في الأوضاع الإنسانية:

كرست الجهود لرفع كفاءة الاستجابة في الحالات الانسانية للأطفال المتأثرين بالطوارئ والنزاعات المسلحة وذلك من خلال مواثمة هذه المعايير مع السياق السوداني وقد اختار السودان ٩ معايير مجموع ٢٦ معيار لحماية الطفل في العمل الإنساني للعمل عليها في خلال العام ٢٠١٥ - ٢٠١٦ وهي التنسيق، التواصل والمناصرة والإعلام، إدارة المعلومات، العنف الجسدي والممارسات المؤذية الأخرى، الأطفال المرتبطون بالقوات أو الجماعات المسلحة، الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، إدارة الحالات، الآليات المجتمعية، التعليم و حماية الطفل.

التنسيق مع وحدة حقوق الطفل بالقوات المسلحة:

تم الاتفاق على مواصلة تدريب منسوبي القوات المسلحة على حقوق الطفل، وإدماج مفاهيم حماية الأطفال في مناهج الأكاديمية العسكرية. أضف إلي ذلك الحوار مع الشركاء للوصول إلي صيغة مناسبة في خطة العمل التي يفترض توقيعها مع الأمم المتحدة لرفع اسم السودان من قائمة الدول التي يتم فيها تجنيد الأطفال. إضافة إلى التنسيق مع مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في مواصلة تقديم خدمات للأطفال المسرحين من الحركات الموقعة على اتفاقيات السلام.

العملة القومية لمنع التجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة:

يؤسس المجلس لحملة قومية حملة مبنية على المجتمع وتستهدف بشكل رئيسي قادة المجتمع، والأسر والآباء والأطفال أنفسهم، وسوف تركز على الآثار المترتبة على استخدام وتجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة على الأطفال وأسرههم والمجتمعات المحلية، ودور المجتمعات المحلية في حماية الأطفال. من المتوقع إذا نجحت هذه الحملة، أن يكون من

نتائجها الرئيسية أن تصبح المجتمعات المحلية قادرة على معارضة تجنيد الأطفال في الجماعات والقوات المسلحة، بما في ذلك استخدامهم في الاشتباكات القبلية.

مكافحة الاتجار بالأطفال:

تم خلال هذا العام إيواء ورعاية الأطفال الذين تعرضوا للاتجار بهم وتهريبهم عبر السودان بالتنسيق مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني والشركاء الوطنيين والدوليين ومن ثم إعادتهم إلى دولة اللجوء الأولى. كما تم تكوين اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالأطفال وذلك لوضع إستراتيجية قومية لمعالجة أسباب جرائم التهريب والاتجار بالأطفال بالإضافة إلى عضوية المجلس في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

لجان الحماية المجتمعية:

بدعم من منظمة بلان سودان يعمل المجلس علي موائمة دليل تدريب لجان الحماية المجتمعية.

التدريب وبناء القدرات:

التدريب في حماية الأطفال في الطوارئ و تقوية مجموعات عمل حماية الطفل (النيل الأزرق / وسط دارفور/ غرب دارفور، التدريب في برنامج لم الشمل (قومي)، التدريب علي الإسعافات النفسية الأولية (قومي).

المشاركات الداخلية والخارجية:

- المشاركة في ندوة وضع الأطفال في ظل الظروف والمتغيرات الجارية في المنطقة العربية.
- المشاركة مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في وضع مسودة استراتيجية مكافحة الاتجار بالأشخاص - القاهرة.
- المشاركة في وضع الإطار العام لحماية الأطفال من دولة جنوب السودان - نيروبي.



٨- صندوق الأمم المتحدة للسكان مع وحدة الاستجابة للطوارئ الإنسانية

د.عبير عبد السلام - منسق الصحة الإنجابية في مناطق الطوارئ.

حيث تحدثت عن رؤية وأهداف صندوق الأمم المتحدة للسكان وتغطيته الجغرافية للسودان.

كما تحدثت عن إنجازات صندوق الأمم المتحدة

للسكان في السودان وفي الولايات ذات الحوجة الإنسانية،

مركزة على أسباب منع الوفيات والمرضاة المفترطة من الأمهات والمواليد في مناطق الطوارئ الإنسانية. وعلى قضية النوع ومناهضة العنف المبني على أساس النوع في مناطق الطوارئ.

كما عرضت العوامل التي تسهل وصول ونجاح المساعدات الإنسانية مثل:

◀ التنسيق الفاعل بين الجهات الحكومية المختصة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في الشأن الإنساني.

◀ التخطيط المبكر لدمج تدخلات البرامج التتموية والإنسانية في مناطق الطوارئ الإنسانية.

◀ التفاعل السياسي والحكومي لدعم برامج الطوارئ والاستجابة الإنسانية.

أما التحديات فمنها:

◀ تجدد النزاعات في بعض الولايات مما يؤدي إلى إعاقة تقديم الخدمات الإنسانية.

◀ عوائق طبيعية كالأمطار والفيضانات.

◀ الأوضاع الأمنية أيضاً تحول دون الوصول للسكان

بمناطق الطوارئ.

الجلسة الختامية والنقاش العام للمداخلات:

ابتدر النقاش لجلسة العمل الرئيسية الدكتور حسن

موسى يوسف الخبير الدولي في مجال السكان والتتمية



وركز على أن الفئات السكانية الضعيفة هي التي تعيش على هامش التنمية والتي لم تحصل بعد أو تنقصها كثيراً مقومات التنمية الاجتماعية والاقتصادية إضافة إلى السكان الذين تأثرت مقومات الحياة في مناطق سكنهم بالبيئة والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية التي تتمثل أحياناً في الجفاف والتصحر ونقص المياه وأحياناً أخرى في الأمطار الكثيفة والانهيارات الأرضية والسيول والزلازل. كما يحدث الضعف نتيجة للكوارث من صنع البشرية أو نتيجة للظلم المتعمد وسياسات الإقصاء العرقي والديني والحروب كما هو الحال في كثير من دول العالم، خاصة في المنطقة العربية التي تعاني شعوبها من الاحتلال في بعض المناطق ومن الحروب في مناطق أخرى.

إضافة إلى ذلك، يحدث الضعف أيضاً نتيجة ضعف القدرات البشرية والوضع الشخصي للإنسان من أمية وجهل إعاقه أو عامل السن.

السياسات التي تعالج قضايا الفئات الضعيفة:

وأضاف دكتور حسن أن ضعف الفئات السكانية ينشأ عن ظروف مختلفة ومتعددة ومتشابكة. هذه الفئات ليست بمجموعة سكانية منسجمة وليست فئة بشرية ثابتة، وإنما هي مجموعة تتغير مكوناتها وتزداد أو تنقص أعدادها حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لكل دولة. وتمثل الفئات الضعيفة عدداً مقدراً من السكان في العالم خاصة في الدول النامية.

مشيراً إلى أن هذا المفهوم الشامل للفئات الضعيفة يوضح أن معالجة قضاياها يتطلب سياسات وبرامج عمل شاملة وجامعة لكل الأحوال والظروف. لا يتطلب الرقي بنوعية حياة الفئات الضعيفة فقط الحماية وتقديم الرعاية والعون الإنساني وإنما التنمية الشاملة التي تحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والموارد، والتنمية البشرية التي تراعي حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة التي تراعي حقوق الأجيال الحالية والقادمة والحفاظ على البيئة.

علاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك تنمية اقتصادية تراعي سياساتها المالية والنقدية والضرائبية أوضاع الفئات الضعيفة في الإنتاج وفي الاستهلاك، واحتياجاتها لمقومات الحياة من مسكن وملبس ومأوى ومشرب.

مضيفاً أن الرقي بنوعية حياة الفئات الضعيفة يتطلب تعزيز التنمية الاجتماعية التي تقوى قدراتهم وإمكاناتهم البشرية وتعظم وتثمن دورهم في حماية البيئة وفي تحقيق الأمن والسلم.

وأشار إلى أن الدول تحقق التقدم والتنمية عندما تكون الفئات الضعيفة هي محور اهتمام السياسات وبرامج العمل، خاصة في مجالات التعليم والصحة والعمل والماء والطاقة. وتنفيذ السياسات والبرامج على مستوى الفئات الضعيفة يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي والاستقرار الأسري والمجتمعي. وتتحول من جراء ذلك الفئات الضعيفة إلى طبقة وسطى وهي الطبقة التي يؤدي وجودها إلى توازن المجتمع.

ومن ثم أثنى الحاضرون النقاش بأرائهم ومقترحاتهم التي وجدت قبولاً واستحساناً.



المدير القطري لمنظمة الصحة العالمية د. نعيمه القصير











البرنامج المصاحب:

صاحب الاحتفال فقرات متنوعة من فرقة البالمبو وهى شعبية تعنى بالتراث وتأصيل قيم المجتمع السوداني وتدعو إلى السلام والتعايش ورتق النسيج الاجتماعي ونبذ العادات السالبة في المجتمع. وقد تم إعداد مقطع غنائي خاص بمحور الاحتفال نال التفاعل والإعجاب والاستحسان من قبل الحضور.









